

## الهوية:

### الإسلام، العروبة، التونسية(\*)

سالم لبيض (\*\*\*)

قسم علم الاجتماع، المعهد العالي للعلوم الإنسانية - تونس.

#### مقدمة

موضوع الهوية من الموضوعات التي باتت تحظى باهتمام ملحوظ في الفكر والمعرفة المعاصرين بعد أن أعادت الظاهرة إنتاج نفسها بسبب محاولات بعض مراكز القوة في العالم، خاصة الغربية منها في أوروبا وأمريكا الشمالية، إعلاء شأن بعض الهويات المستحبة لديها وطمس أخرى مستهجنة. مقياسها في ذلك هو مدى توظيف مسألة الهوية في المصالح الاقتصادية والسياسية لتلك الكتلة التاريخية المعروفة باسم الغرب.

من أسباب انتشار الاهتمام بالهوية في عالمنا المعاصر بروز العولمة بمفاهيمها الجديدة. إن توحيد الأسواق وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية بين المجتمعات والشعوب لصالح رأس المال العالمي يحتاج ضرورة، إلى إذابة الفوارق الثقافية والخصوصيات المحلية حتى تزول آخر الحواجز أمام الرأسمالية التي تعيد تشكيل الإنسانية على أرضية التماهي وليس الاختلاف؛ ولعل ذلك من مفارقات الليبرالية في زمن العولمة. إن الخصوصية الوطنية والقومية هي أساسات الهوية اليوم. وهي مرتكزات الإرادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والاستراتيجية، بما في ذلك بناء القوة العسكرية. لذلك فهي مدمومة منذ البداية، لأنها تشكّل نقيضاً للعولمة الليبرالية، ومرتكزاً لإمكانية بناء استقلال وطني. ولما كانت الهوية في مختلف أقطار الوطن العربي مدخلاً إلى مقاومة الرأسمالية في شكلها العولمي، فقد حظيت باهتمام مشاريع الإصلاح الأمريكية المتدفقة على المنطقة، من ذلك «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، و«مشروع إصلاح الاستخبارات الأمريكية والحيلولة دون وقوع الإرهاب»، و«مشروع الشرق الأوسط الجديد»... الخ. وهي مشاريع تستند إلى مقولة «تجفيف المنابع»، والمنابع دون شك

(\*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية، بالعنوان نفسه (٢٨٨ ص).

(\*\*) له عدة مؤلفات، منها: تاريخ شبه جزيرة جرجيس من العصور القديمة إلى نهاية الاحتلال

الفرنسي: دراسة اجتماعية - تاريخية في التاريخ المحلي (٢٠٠١)، ومجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحولاته في تونس: دراسة في «قبيلة عكار» (٢٠٠٦). البريد الإلكتروني: labiadhsalem@yahoo.fr.

هي منابع الهوية التي تعتبرها تلك المشاريع مصدراً لنشر الإرهاب، فكراً وممارسة.

## أولاً: مفهوم الهوية التونسية ومكوناتها

للهوية مفاهيم عدة وأصناف كثيرة، وهي من الظواهر التي تمّ الاهتمام بها في الفكر اليوناني القديم وفي الفلسفة العربية الإسلامية. وتكفي العودة إلى كتابات أرسطو أو الفارابي أو الجرجاني لتأكيد ذلك الاهتمام. إن مفهوم «الهوية»، كما هو مستخدم في هذه الدراسة، لا يعنى بالهويات الجزئية المهنية والإثنية والقبلية والطائفية، وإنما يعنى بما هو مشترك بين أبناء المجتمع الواحد. لا يهمّ أن نسميه الضمير الجمعي - العبارة لعالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم - أو الوعي الجماعي، وإنما المهم أن تكون الهوية مستخدمة على أرضية وجود وحدة وديمومة الخصائص الأساسية بين أبناء المجتمع الواحد. إن مفهوم «الهوية»، كما هو معتمد في هذه الدراسة، ليس مفهوماً مغلقاً فكل الهويات منفتحة على غيرها، متأثرة بها، ومؤثرة فيها. ولكنه مفهوم يحتوي على عناصر تتميز بشيء من الثبات. وهنا نجد أنفسنا مباشرة أمام أبرز مكونات الهوية في مجتمع الدراسة، أي في تونس، والمتمثلة في اللغة والدين، وكل ما ينبثق

تعتبر الهوية في مختلف أقطار الوطن العربي مدخلاً إلى مقاومة الرأسمالية في شكلها العولي. لذا حظيت باهتمام مشاريع أمريكية وغربية تستند إلى مقولة «جفيف المنابع»، أي منابع الهوية.

عنهما من أفكار وفنون وأنماط عيش ورموز وعادات وتقاليد وأعراف وأنظمة ثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة. لا شك في أن اللغة العربية هي اللغة الأم في تونس فهي تحتل مكانة الفرنسية في فرنسا، والإنكليزية في المملكة المتحدة، والألمانية في ألمانيا، على الرغم من الازدواجية المتأتمية من التأثير الاستعماري. كما إن الإسلام، كدين، ينتظم في نسيج المجتمع ويخترق خلاياه الجهرية.

لقد شدّد عالم الاجتماع والمستشرق الفرنسي جاك بيرك على أهمية اللغة العربية، فوصفها بأنها لا تكاد تنتمي إلى عالم الإنسان، إذ يبدو أنها بالأحرى معارة له، ويضيف: «إن العرب مدينون للغتهم برهيف تحسّسهم لشخصيتهم... فقد زوّدتهم ثقافتهم القديمة بأبين الآيات النضالية من هويتهم». وشكّل الإسلام دين الغالبية العظمى في تونس، كما في الوطن العربي، فهو أداة توحيد العرب، وهو الذي حملهم رسالة وأعطاهم قاعدة فكرية وأيديولوجية، حسب تعبير المؤرخ عبد العزيز الدوري. لقد شكّلت الهوية موضوع جدال تاريخي، فالانتماء العربي والإسلامي لتونس كان مستهدفاً بالطمس طيلة الفترة الاستعمارية ما بين عامي ١٨٨١ و١٩٥٦، وخاصة أن الاستعمار قد قام على أرض لم تعرف مفهوم الوطن، كما بات متعارفاً عليه لاحقاً. فالدولة هي عبارة عن ولاية عثمانية تتقاسم المنافع فيها العائلة الحاكمة باسم السلطان العثماني ومن حالفها من القبائل، التي توزّع الأرض في ما بينها على شكل أوطان. فالوطن هو وطن القبيلة، وليس وطن الدولة أو الأمة. وقد كانت الرابطة المشتركة هي رابطة الأخوة الدينية الإسلامية التي كانت جنينية في البداية، ثم تحوّلت إلى نوع من الانتماء العربي الإسلامي. ولعل

الدور البارز في ذلك التحول يعود إلى المؤسسة الزيتونية، المؤسسة الدينية القائمة على جامع الزيتونة، الذي تجاوز إشعاعه حدود تونس إلى آفاق أبعد. أشار أحد المدرسين في تلك المؤسسة، وهو الفاضل بن عاشور، الرمز الديني والوطني، إلى أن الزيتونة مثلت مركز الضمير الجمعي ورمز الهوية الحضارية العربية الإسلامية، مما كان له دور بارز في الدفاع عن هوية تونس العربية الإسلامية. ومن الأحداث التي عرفتها تونس تجسماً للدفاع عن الهوية بمحتوياتها المشار إليها: أحداث الزلاج الدامية لسنة ١٩١١، بسبب ترسيم المقبرة الإسلامية المعروفة بالاسم نفسه في السجل العقاري للدولة الاستعمارية، وأحداث التجنيس لسنة ١٩٢٣، التي اندلعت بسبب سنّ قوانين تمكّن من اعتناق الجنسية الفرنسية من قبل التونسيين، والمؤتمر الأفخارستي لسنة ١٩٣٠، الذي كان يهدف إلى إحياء الوجود المسيحي في تونس، وقد مثل ذلك أعلى درجات الهجوم على الهوية العربية الإسلامية للتونسيين.

لم يتوقف الجدل حول الهوية في تونس بعد نهاية الفترة الاستعمارية وظهور الدولة الوطنية سنة ١٩٥٧. فقد نشأت تلك الدولة على أرضية من الصراع بين تيارين في الحركة الوطنية، وفي الحزب الحر الدستوري، النواة الرئيسية في تلك الحركة؛ تيار أول، هويته عروبية، قائده بن يوسف، لا يرى الاستقلال إلا كاملاً وموحّداً في كافة أقطار المغرب العربي، ويعتمد الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق ذلك؛ وتيار ثان، يقوده بورقيبة يعتمد سياسة الخطوة خطوة على قاعدة «خذ وطالب»، لكن دون أن يفك الارتباط مع الدولة الحامية فرنسا. ولما كانت الغلبة للتيار الثاني، فإن التعامل مع مقومات الهوية التونسية، أي العروبة والإسلام، كان براغماتياً قبل تركيز السلطة الجديدة نفسها، لكن ذلك تلاشى ليتحوّل إلى نوع من الوصم لكل ما له علاقة بالعربية لغة، والإسلام ديناً.

إن الإرث الذي تميّز بدونية الهوية العربية الإسلامية في تونس، خلال مرحلتين من تاريخها المعاصر، لم يمنع بعض المدافعين عن الهوية بتلك المضامين من اختراق بعض مؤسسات الدولة الناشئة، وتضمين رؤاهم في نصوصها الأساسية، مثل الدستور الذي أنهى وضعه سنة ١٩٥٩ المجلس القومي التأسيسي، وهو أول برلمان في تونس. وقد جاء في فصله الأول: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها»، وكذلك الفصل الرقم ٣٧، الذي ينصّ على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ودينه الإسلام. إلا أن التهميش المنظم والمقصود للهوية في تونس، ومحاولة استبدالها بمضامين فرنكوفونية، وأخرى محلية هي أقرب إلى التقاليد والسلوكيات العامة والممارسات الثقافية، قد دفع النخب الفكرية والسياسية المشكلة للمجتمع المدني والسياسي، إلى رفض تلك التوجّهات التي تقوم على محاولة استبدال الهوية الحقيقية بأخرى مستحدثة. ولعل أكبر تعبير عن ذلك ما جاء بين دفتي نصّ تأسيسي ثان لا يقل أهمية عن الدستور، وهو الميثاق الوطني الذي وقّعت عليه الأحزاب والنقابات والجمعيات الوطنية سنة ١٩٨٨.

لقد عكس الميثاق الوطني رغبة في فكّ كامل للارتباط بالإرثين الاستعماري والبورقيبي، إذ نصّ صراحة على أن «هوية شعبنا عربية إسلامية متميّزة تمتد جذورها في ماض بعيد». وأعاد الميثاق الوطني اللغة العربية والدين الإسلامي الاعتبار، كما اعترف بانتماء تونس إلى الأمة العربية. وفرض قانون الأحزاب، الصادر سنة ١٩٨٨، على الأحزاب السياسية، الاعتراف

بتلك المستويات من الانتماء، وأن تضمّنها في مواثيقها وبرامجها وأهدافها واستراتيجياتها. جاء ذلك في الفصل الثاني من القانون الذي نصّ على أن «الحزب السياسي يعمل في نطاق الشرعية الدستورية، وعليه أن يحترم ويدافع بصورة خاصة عن الهوية العربية الإسلامية». وهو ما يقودنا إلى النظر في تمثّلات الهوية وتطبيقاتها لدى الأحزاب السياسية في تونس.

## ثانياً: الهوية التونسية في الخطاب السياسي

تجاذبت الفضاء السياسي التونسي أربع كتل رئيسية، منها ما يعود إلى بدايات العشرينيات من القرن الماضي، ومنها ما ظهر حديثاً:

١ - الكتلة الأولى ظهرت مع تأسيس الحزب الدستوري القديم بقيادة الإصلاحية عبد العزيز الثعالبي سنة ١٩٢٠. لقد كان ذلك الحزب يتمثل الهوية في بعديها اللغوي والديني دون تفضيل عنصر على آخر. لكن انضمام مجموعة من الشبان اللائكيين خريجي الجامعة الفرنسية، متشبّعين بالفكر الغربي الليبرالي، قد عجّل بتصدّع ذلك الحزب وانقسامه إلى حزبين، فحمل الثاني تسمية «الحزب الحر الدستوري الجديد» لحظة الانقسام والتأسيس سنة ١٩٣٤. إن تراكم إرث من الخلافات قد أظهر في النهاية أن الأمر لا يتعلق بخلاف شخصي أو اختلاف حول الزعامة، كما بدا لبعض الساسة والدارسين، وإنما يتعلق برؤيتين مختلفتين إلى حدّ التناقض في مسألة الهوية. فالجماعة القديمة تراها عربية إسلامية، كما أسلفنا، والجماعة الجديدة ترى أن هناك إمكانية للانفتاح على الغرب، ولا سيما فرنسا الدولة المستعمرة آنذاك، وتبني بعض منظومتها الرمزية، بما في ذلك لغتها، ومن ثمة الانخراط في لعبة دولية عربية. لقد تجدد ذلك الانقسام مرة أخرى في وسط الخمسينيات من القرن العشرين، عندما دعا ابن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، إلى الارتباط بالمشرق العربي وبمصيره، خاصة بعد أن حضر مؤتمر باندونغ في إندونيسيا، واحتكّ بجمال عبد الناصر وبالزعماء الجدد الذين تركوا بصماتهم على حقبة تاريخية بأكملها، في حين كان بورقيبة، رئيس الحزب، يردّد أن ما يربط تونس بالغرب أكبر مما يربطها بالعرب، وأن اجتياز البحر المتوسط أسهل من اجتياز الصحراء الليبية. انعكس هذا التوجّه على «حزب الدولة» في ما بعد، فجاءت سياسات بورقيبة وحكومته تجاه الهوية وقضاياها، مثل: التعريب، والوحدة العربية، والانتماء إلى جامعة الدول العربية، والقضية الفلسطينية، تنحو نحو التهميش، وإعادة إنتاج الدونية، وذلك طيلة ثلاثين سنة من الحكم. وقد حاول الحزب الدستوري إثر نهاية الحقبة البورقيبية، وبعد تغيير اسمه وإعادة رسم أهدافه واستراتيجياته، أن يعطي مكانة أكبر للهوية العربية الإسلامية، بل يعترف بها أيضاً هويةً لتونس، كما جاء في ميثاقه. لكن تسرّب بعض النخب الفرنكوفونية إلى أجهزة ذلك الحزب، وإلى مؤسسات الدولة، جعل تلك المهمة صعبة ومستعصية في أحيان كثيرة.

لقد ولدت أحزاب أخرى من رحم الحزب الدستوري نفسه منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، من أبرزها حركة الوحدة الشعبية، والديمقراطيون الاشتراكيون، وهما حركتان أعلننا موقفاً مغايراً من الهوية وقضاياها، فلم تجداً حرجاً من الاعتراف بأن تونس جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن كل القضايا التي تمسّ هذا الكيان هي بالضرورة قضايا تخصّ التونسيين. وهو ما تجسّد خاصة في الموقف من القضية الفلسطينية، والاعتداء على العراق

سنة ١٩٩١، واحتلاله سنة ٢٠٠٣. ولم يشذّ الحزب الاجتماعي التحرّري الحديث التأسيس عن ذلك الموقف، فتدرّج في الإقرار بحقيقة الهوية في تونس على رغم طبيعته الليبرالية، فانعكس ذلك على مواقفه من القضايا الكبرى، مثل القضية الفلسطينية.

٢ - الكتلة السياسية الثانية هي الأحزاب القومية العربية، وهي عديدة، من ذلك التجمع القومي العربي، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وغيرهما من التنظيمات التي وضعها خطابها في موقع الدفاع عن عروبة تونس، وما يرمز إليه ذلك من انخراط عفوي في الدفاع عن القضايا ذات الصلة. وقد طرأ تحوّل في مرجعيات بعض التنظيمات القومية ذات الخلفية الناصرية، فباتت تتبنّى خطاباً قومياً إسلامياً لا يفرّق بين العروبة والإسلام، فيعطيها المكانة نفسها.

### ٣- الكتلة السياسية الثالثة المشتغلة في

الحقل السياسي يمثلها التيار الإسلامي بمفهومه الواسع الذي ينقسم بدوره إلى مجموعة من التنظيمات، مثل حزب التحرير الإسلامي، والإسلاميون التقدميون، والمجموعات الجهادية، ومجموعات الدعوة. إلا أن التجربة الأهم هي تجربة حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقاً بـ «النهضة». ميزة هذه الحركة أنها بقدر ما دافعت عن هوية تونس الإسلامية منذ مراحل مبكرة من ظهورها، بقدر ما غيّبت انتماءها

إن الإرث الاستعماري الذي تميز بإقصاء الهوية العربية والإسلامية، وجعلها دونيته، أوجد جاذباً سياسياً داخل الكتل السياسية، بين مؤيد لانتماء تونس العربي والإسلامي، ورافض له.

العربي، بل عاداته أيضاً في مراحل عدة من تجربتها، بسبب خلفيتها الفكرية، التي قادتها إلى النظر إلى العروبة على أنها نوع من «العصبية المقيّنة» التي يجب تركها، أو بسبب الصراع الذي عاشته الحركة مع التيارات القومية العربية، تأثراً بالصراع الدامي بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين المصرية. وعلى عكس ذلك، كانت الحركة ترى في «الثورة الإيرانية» مثلاً لها، على الرغم من الاختلاف القومي والمذهبي. وهو ما تفتّن له بعض القادة الإسلاميين لاحقاً، دون أن يكون له تأثير بسبب غياب حركة «النهضة» عن الساحة السياسية بفعل علاقتها المتوترة مع السلطة في تونس منذ سنة ١٩٩١.

### ٤ - الكتلة السياسية الرابعة والأخيرة هي مجموع الأحزاب والتنظيمات اليسارية

الماركسية، وهي كتلة خصبية بسبب توالدها وتفرّعها المستمرين. لقد عرف الموقف الماركسي من الهوية تدرجاً ملحوظاً. فبعد أن كان أول حزب ماركسي، وهو الحزب الشيوعي التونسي، الذي غير اسمه لاحقاً إلى حركة التجديد، ينادي باندماج تونس في الأمة الفرنسية أيام الهيمنة الاستعمارية، وتبنّى الدعوة إلى التونس الخالية من المضامين العربية والإسلامية، حتى إنه تحالف مع الحزب الدستوري الجديد عشية الاستقلال في الصراع ضد التيار اليوسفي المدعوم من مشائخ جامع الزيتونة وطلبته؛ طرأ تحوّل في مواقف ذلك الحزب، مما جعله يخصص حيّزاً لعروبة تونس في خطابه. إلا أنه بقي على موقفه السلبي من الإسلام بسبب صراعه مع التنظيمات الإسلامية، وخاصة حركة النهضة، ووصفها بالظلامية والانحدار من القرون الوسطى. ولعل ما يلفت انتباه الدارس هو اشتراك أغلب المجموعات والتنظيمات الماركسية في

تونس في الموقف من الهوية، على الرغم من اختلافها حول قضايا سياسية عديدة.

### ثالثاً: الهوية التونسية في الخطاب النقابي

وعلى عكس الخطاب السياسي الذي تميّز بتدرج في إقراره بحقيقة الهوية، وتبنيّه للهوية العربية والإسلامية في تونس، فإن هذه المسألة كانت في صميم المعركة النقابية منذ نشأة أول حركة نقابية غير فرنسية، وهي جامعة عموم العملة التونسيين سنة ١٩٢٥. فقد خاطب زعيمها محمد علي الحامي العمال بلغتهم العربية، فقطع بذلك مع الفرنسية كلغة للتواصل بين النقابات الفرنسية والعمال. واستخدم في خطابه بعض القيم الإسلامية لحثهم على التضامن والتآزر والتآخي والوحدة والنضال المشترك، إلا أن تلك التجربة قضي عليها في المهدي بسبب عوامل عدة، منها ما تعلق بتنظيم العمال التونسيين في غير النقابات الفرنسية، وهو ما أفرغ تلك النقابات من منخرطها، ففقدت شرعية وجودها، ومنها ما تعلق بإحياء فكرة الوطنية عن طريق ضمّ العمال التونسيين في نقابة وطنية خاصة بهم، وما يعنيه ذلك من إثارة لمسألة الهوية والخصوصية وتوظيفها في الحقلين النقابي والسياسي، ومنها ما تعلق بظهور زعامة وطنية في الحقل النقابي لها تجربة سياسية بسبب الاحتكاك بقيادة الدولة العثمانية قبل أن تحلّ دولة الخلافة، وكذلك الاطلاع على التجربة الغربية في مختلف المجالات، ولا سيما السياسية والنقابية منها.

لقد كانت مسألة الهوية في أولويات الحركة النقابية الكبرى التي ظهرت بعد ٢٠ سنة من إجهاد تجربة جامعة عموم العملة. فقد شهدت سنة ١٩٤٦ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على يد الزعيم النقابي فرحات حشاد. إن نشأة هذا الاتحاد في ظلّ الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على تونس غيرت طبيعة الحركة النقابية من حركة مطلبية صرفة إلى قوة وطنية تشتغل بالعمل السياسي، وتعمل على تحرير البلاد. ولكن أبعاداً أخرى مثل الانتماء إلى المغرب العربي، وما يعنيه ذلك من تبني القضايا المرتبطة باحتلال أقطاره، خاصة في الجزائر والمغرب، والعمل على تأسيس حركة نقابية مغاربية، أصبحت جزءاً من برنامج ذلك الاتحاد. ولم يغفل الاتحاد عن الانتماء العربي، وعن القضايا المرتبطة بالهوية العربية، كما تمثلها في حقبات تاريخية مختلفة، ولعل أبرزها القضية الفلسطينية، واحتلال العراق بعد الاعتداء عليه ومحاصرته. ولكن التجربة اخترقها بعض «البرود السياسي» في بعض اللحظات التاريخية الفاصلة بسبب الارتباط بالجامعة العالمية للنقابات الحرة «السيزل» التي لم يخل نشاطها من تأثير غربي وصهيوني، أو بسبب الارتباط بالدولة، وبالتالي تحمّل وزر مواقف قادتها ومسؤوليها. والدليل على ذلك هو تبني الاتحاد موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية، الذي عبّر عنه في أريحا سنة ١٩٦٥، وهو ما أدانته الأجيال النقابية اللاحقة واعتبرته موقفاً استسلامياً. ولما كانت قضايا الهوية في صميم الخطاب النقابي، فإن ذلك دفع بالمنظمة النقابية إلى تبني مختلف قضاياها، مثل قضية التعريب والمشاركة في الجدل الدائر حولها. لكن يبقى موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من الإسلام متميزاً بالغموض والضبابية، بسبب سيطرة نخبة لائكية ذات خلفية سياسية دستورية على العمل النقابي في البداية، وقد ورثتها النخب اليسارية الماركسية التي تقصي الدين من خطابها، على رغم أن الاتحاد يمثل شرائح اجتماعية واسعة من العمال والموظفين لا تخفي تدينها. ولا شك في أن موقف الحركة النقابية من الدين

جاء متأثراً بصراع النخب اللائكية مع حركة «النهضة» الإسلامية، وقد أعادت الرسوم المسيئة إلى الرسول (ﷺ) التي نشرت في بعض الصحف الغربية في السنوات القليلة الماضية، إلى الإسلام وهجه في خطاب بعض النقابات، ولا سيما نقابة التعليم الأساسي.

## رابعاً: الهوية التونسية في الخطاب التربوي

تأثر الخطاب التربوي بدوره بالصراع السياسي الذي عرفته تونس في منتصف القرن الماضي. فجاء الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨ حاملاً شحنات ذلك الصراع وخلفية المنتصرين فيه. لقد تبنّى ذلك المشروع تعريب التعليم، إلا أن الممارسة والتطبيقات جاءت نقيض ذلك، كما يذهب إلى ذلك بعض المختصين في تاريخ التربية في تونس، لتحتل الفرنسية مكانة كبرى في مؤسسات تعليمية كانت تعاني، إلى وقت قريب، هيمنة الاحتلال الفرنسي للغوية، وسياساته التعليمية القائمة على الفرز النخبوي وإقصاء الغالبية العظمى من أبناء التونسيين.

في مقابل ذلك، تضمّن القانون التربوي لسنة ١٩٩١، الذي جاء بعد أكثر من ٣٠ سنة من ظهور المشروع الأول، بعض الفصول المتعلقة بطبيعة الهوية التي يرمي مهندسو القانون التربوي الجديد إلى تلقينها للناشئة. وقد جاء فيها أن الغايات التي يصبو إليها القانون تننزل في إطار «الهوية الوطنية التونسية»، و«الانتماء العربي الإسلامي»، و«تنمية الحس المدني والشعور بالانتماء الحضاري، وطنياً وعربياً وإسلامياً». لكن المفارقة برزت مع تطبيقات هذا القانون، إذ إن ما أعطي للفرنسية والإنكليزية من زمن مدرسي، ومن أهمية في مستوى لغة التدريس، يتجاوز بكثير ما أعطي للعربية، مما أدى إلى اختلال التوازن اللغوي لدى التلميذ التونسي، وجعل منه ضحية للسياسة التربوية، التي تتمنّى اللغات الأجنبية وما تنتج من ثقافة وانتماء أكثر من تثمينها للعربية وما يرتبط بها من انتماء وهوية. ولعلّ هذه المسألة تبرز بحدّة أكبر في برامج التعليم العالي، حيث لا مكان للعربية البتة في التخصصات العلمية الصرفة، أما ما يخصّص لها في الآداب والإنسانيات فهو جزء ضئيل من الزمن الدراسي الجامعي، ذلك أن تلك الاختصاصات تدرّس من قبل مدرّسين هم في غالبيتهم من خريجي الجامعات الفرنسية. وقد كرّس ذلك الفكرة الشائعة بأن العربية ليست لغة علم.

## خامساً: الهوية التونسية في الخطاب الطلابي

تبرز الهوية كمسألة مركزية في خطاب وممارسة حركة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن الحركة النقابية، هي الحركة الطلابية. وقد عرفت تلك الحركة تجربتين رئيسيتين في التنظيم والفعل الطلابي:

١ - التجربة الأولى هي لمنظمة «لجنة صوت الطالب الزيتوني»، التي انطلقت سنة ١٩٥٠ وتوقفت سنة ١٩٥٦. لقد ظهرت لجنة صوت الطالب الزيتوني في فضاء جامع الزيتونة من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة الزيتونيين ومطالبهم في تعليم عصري، على غرار بقية أنماط التعليم المنتشرة في تونس، ولا سيما الفرنسي منه، دون أن يكون ذلك مناقضاً لتوجّهات اللجنة في دعم الهوية العربية الإسلامية والتصديّ لمحاولات مسخ الشخصية الوطنية. لقد وجدت لجنة صوت الطالب الزيتوني نفسها في مواجهة الإدارة الاستعمارية، وكذلك بعض الأحزاب

اللائكية، مثل الحزب الحر الدستوري الجديد، والحزب الشيوعي، وخاصة أنها كانت تشكّل منبثاً يدعم بالبشر والكفاءات القوى الداعمة للهوية بمضمونها العربي الإسلامي، مثل الحزب الدستوري القديم وجماعة الأمانة العامة.

٢ - التجربة الثانية ارتبطت باسم الاتحاد العام لطلبة تونس، وميزته أنه نشأ في أروقة الجامعة الفرنسية سنة ١٩٥٣، قبل توطينه محلياً بدايةً من سنة ١٩٥٤. ولما كان الاتحاد هو إحدى «المنظمات القومية» التابعة للحزب الدستوري الجديد، شأنه في ذلك شأن منظمات أخرى، مثل «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة»، و«الاتحاد القومي للمرأة»، فإن خطابه نحو الهوية اتجه إلى تبنيّ التونسية المطلقة بخصوصياتها المحلية، كمضمون وحيد لتلك الهوية. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، حيث انخرط بعض المجموعات الطلابية اليسارية والقومية العربية في أنشطة المنظمة الطلابية، واخترق هياكلها في أواسط الستينيات من القرن الماضي على خلفية السيطرة عليها. لكن ذلك أدى إلى أزمة دامت

سنوات طويلة، تم خلالها تعليق أنشطة الاتحاد ما بين سنتي ١٩٧١ و١٩٨٨. التاريخ الأول يحيل على تعطل المؤتمر الثامن عشر وعدم إنجازه، أشغاله، أما التاريخ الثاني فيرمز إلى استئناف ذلك المؤتمر في صيغته الاستثنائية الخارقة للعادة، التي تمت المطالبة بها طيلة تلك الفترة التاريخية. وعلى عكس المؤتمر الأول، الذي ضم طلبة دستوريين وآخرين يساريين وقوميين، فإن مؤتمر سنة ١٩٨٨ لم تحضره سوى المجموعات

**برزت الهوية كمسألة أساسية في الخطابات النقابية والتربوية والطلابية، ومثلت معركة حقيقية بين النخب الجماهيرية في تأكيد الهوية العربية والإسلامية لتونس ورفض إلحاقها بفرنسا.**

السياسية الطلابية اليسارية وبعض العناصر القومية المستقلة، التي لم تكن تمثل تياراً بعينه. وهنا يظهر كيف تحوّلت المنظمة الطلابية من لونها الدستوري إلى لونها اليساري، مما سيؤدي إلى تحول في لون الهوية.

لقد كانت الوطنية طيلة فترة الخمسينيات والستينيات في خطاب الاتحاد تعني الولاء لحزب السلطة وتبنيّ خطابه ومواقفه بما في ذلك تلك المتعلقة بالهوية. فإذا بها تتغيّر لتصبح الوطنية هي العداء لذلك الخيار، ووصمه بمختلف النعوت، ووضع موضع المساءلة التاريخية. وبالتوازي مع ذلك، برز خطاب جديد يعطي مضامين مختلفة للوطنية والهوية، تحيل على أبعادها العربية وما ارتبط بها من مسائل، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي كانت تخصّص لها لائحة خاصة بها في جلّ المؤتمرات، هي لائحة الصراع العربي - الصهيوني. لكن يبقى الغموض يكتنف المقوم الثاني في الهوية الوطنية في تونس، وهو الإسلام. وتجربة الاتحاد العام لطلبة تونس في هذا المستوى شبيهة بتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث انتقل خطابه من تأثير النخب اللائكية الدستورية إلى النخب اليسارية الماركسية.

لقد حظيت الهوية باهتمام النخبة في تونس، فكانت محلّ جدل دائم واختلاف مستمر، مرتكز ذلك الازدواجية اللغوية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي. وهذه الازدواجية لم تنته مع ذلك الاحتلال، وإنما تواصلت في ظل الدولة الوطنية، كما أسلفنا. فكانت النتيجة أن تبنيّ كثير

من النخب تلك الازدواجية، بل إن بعضها لم يكن يخفي اعتزازه بالانتماء إلى اللغة الفرنسية وحقلها الثقافي، في مقابل عدائه للانتماء العربي والإسلامي. إن المضامين التي قدمها بعض النخب بديلاً لذلك الانتماء، هي: «القومية التونسية»، و«الأمة التونسية»، و«الشخصية التونسية». وكان رموز هذا التوجه عديدين، من ذلك بعض المؤرخين، مثل: البشروش، وشاطر، والبعض الآخر من ساسة «الدولة البورقيبية»، مثل البشير بن سلامة، وهو الأهم في ما أنتج فكراً، وما تم بلورته من مفاهيم. وهؤلاء ينتمون إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، وقد كانت كتاباتهم محدودة الرواج بسبب القاعدة الأيديولوجية الهشة التي كانوا يعتمدونها، مما قطع مع ذلك الاتجاه في نهاية الفترة البورقيبية، ومع توقيع قوى المجتمع المدني الميثاق الوطني. لكن حمى الترويج لـ «الهوية القومية التونسية» انبعثت فيها الروح بداية من أواسط التسعينيات مع كتاب أمثال القانوني عياض بن عاشور في مقال يحمل الاسم نفسه، والمؤرخ الهادي التيمومي في كتابه: **تونس، ١٩٥٧ - ١٩٨٧** الصادر سنة ٢٠٠٦<sup>(١)</sup>. لكن هذه المؤلفات والأعمال لم تضيف شيئاً يميّز الكتابات السابقة، بل إن بعضها اعتبر أن «اللهجة العامية التونسية» هي ميزة الهوية القومية التونسية، وهي أطروحة هشة وقديمة، إلى درجة أن صاحبها لم يكتب عملاً واحداً من أعماله الكثيرة بتلك «اللغة التونسية» المتميزة على حدّ قوله. أما البعض الآخر، فقد ذهب مذهباً قديماً محدداً الهوية بالدولة، مقارناً بين تونس وفرنسا، وهي أطروحة حذضها عالم الاجتماع الفرنسي بورديو عندما ربط بين هوية الدولة وموازن القوى في داخلها، إذا كان مجتمع الدولة يتضمن هويات متعدّدة، ولا تصحّ في حالة تونس لأن خصائص الهوية تتجاوز حدود الدولة إلى جماعات أخرى خارجها.

لم يغفل جدل الهوية في أواسط النخب عن مسألة التعريب، حتى إنها احتلت مكاناً مركزياً في ذلك الجدل، منذ أن أثمرت المدرسة الفرنسية أول جيل لها في بداية العهد الاستعماري. وقد برزت أطروحات ووجهات نظر عديدة في أواسط النخبة طيلة قرن من الزمان، منها ما ذهب إلى حدّ اعتبار العربية عاجزة عن أن تكون لغة علم وتعليم البتة، وهي وجهة نظر النخبة الفرنكوفونية، لأنها تعلم أن الفرنسية هي البديل، ومنها من اعتبر «أن العربية هي لغة الجماهير العربية الوحيدة، خلافاً للنخب الفكرية والسياسية التي يمكنها الاتصال بلغة أجنبية»، وهي وجهة نظر الطاهر لبيب.



وفي الخاتمة نجيب عن سؤال: هوية نخبة أم هوية مجتمع؟ للقول: إن الهوية في تونس، عبر حقبات عديدة من تاريخها المعاصر، مثّلت معركة حقيقية بين نخبة الجماهير التي تتمثل الهوية، كما يتمثلها عامة الناس، عربية - إسلامية، ونخبة تعبر عن نفسها، وهي تشحن الهوية بالمضامين التي تبتغيها، فيمكن أن تكون فرنكوفونية أو متوسطة أو أفريقية، أو حتى رومانية أو قرطاجية قديمة.. لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية □

(١) الهادي التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧ (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ٢٠٠٦).